



تقارير التقييم

البند 7 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن تقييم أثر برامج التغذية
المدرسية التي ينفذها البرنامج في
كينيا (1999-2008)

مقدمة للمجلس للنظر

نهج متعدد الأساليب

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2010/7-D

26 April 2010
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

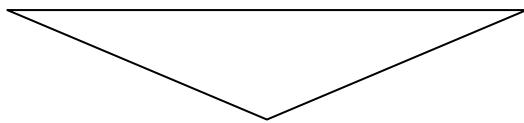
تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم: السيد/ة C. Heider | رقم الهاتف: 066513-2030

كبير موظفي التقييم، مكتب التقييم: السيد: S. Burrows رقم الهاتف: 066513-2519

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص



يوفر هذا التقييم للمكتب القطري للبرنامج ولشركائه أدلة على النتائج السابقة لاستخدامها كأساس لتعزيز عمل البرنامج في المستقبل. كذلك يتيح هذا التقييم فرصاً لتدعم الستراتيجية والبدء بتنفيذ السياسات الجديدة في التغذية المدرسية.

وباستخدام الأساليب الكمية والنوعية، وجد التقييم أن التسجيل في المدارس والمواظبة على الدراسة، وكذلك معدلات إكمال التعليم، كانت أعلى في المدارس الابتدائية التي تناهى وجبات مدرسية. كما أن نسبة أعلى من هؤلاء التلاميذ ينتقلون إلى المدارس الثانوية ويحرزون نتائج أفضل في الامتحانات النهائية للدراسة الابتدائية. ومع ذلك لم تتسرب الوجبات الغذائية المدرسية في عكس معدل التناقص الكبير في المدارس الابتدائية ولا سيما مع اقتراب الفتيات من مرحلة البلوغ في المجتمعات المحلية الرعوية. ويجري تحقيق أهداف التكافؤ بين الجنسين في معدلات التسجيل في المدارس والمواظبة على تناول الوجبات الغذائية المدرسية كذلك من حيث معدلات النجاح. ولا يمكن أن ترجع النتائج المتحققة في التكافؤ بين الجنسين إلى الوجبات الغذائية المدرسية وحدها، نظراً لوجود معوقات خطيرة غير غذائية أمام تعليم الفتيات. وعموماً فإن النتائج والأثار التعليمية إيجابية أكثر في مدارس المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية.

وتساهم التغذية المدرسية بدور إيجابي مهم في الحد من الجوع وتحسين المتصحّل الغذائي، وإن كانت لا تعيش عن عدم كفاية المتصحّل الغذائي المنزلي، وخصوصاً عندما تجهز الأسرة كميات أقل من الطعام لأن الطفل يتلقى وجبة مدرسية. كما توفر التغذية المدرسية مجموعة متنوعة من شبكات الأمان، بما في ذلك ما يعود بالنفع المباشر على دخل الأسرة، وينتهي الوقت الكافي لتوسيع نطاق الأنشطة المدرسة للدخل وتقدّيم المساعدات، بصورة غير مباشرة، إلى أسر الأطفال الذين تخرجوا واستطاعوا بناء سبل المعيشة المستقرة.

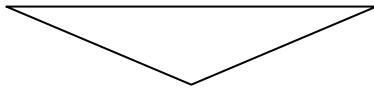
وقد نفذ البرنامج على مدى السنوات العشر الماضية، بالشراكة مع حكومة كينيا ومع النظّراء في المنظمات غير الحكومية، برنامجه للتغذية المدرسية بفعالية وكفاءة ملموسة. وقد استهدف البرنامج السكان الأكثر ضعفاً وأقام شراكات فعالة وعدل بانتظام نطاق عملاته في الوقت المناسب بما يناسب الاحتياجات والظروف المتغيرة. ويتفق البرنامج مع أولويات الحكومة في قطاعي التعليم والصحة.

وتؤدي الوجبات المدرسية دوراً رئيسياً في اجتذاب الأطفال إلى المدارس وتشجيعهم على التعلم. وبطرق التقييم على هذا الدور اسم "تأثير المغناطيسي". وإذا كانت البيئة المدرسية مواتية فإنها تحدث "تأثيراً محفزاً" يشجع الأطفال على البقاء في مدارسهم ومواصلة تعليمهم. وبالنسبة للكثير من الأطفال فإن القيمة المتزايدة داخل الأسرة والضغوط الثقافية في مرحلة البلوغ تكون أكبر من القيمة المباشرة للوجبات الغذائية المدرسية. وهناك نوع آخر من الدعم أو "تأثير الداعم" الذي يشجع الأطفال على متابعة تعليمهم. فنوعية بيئة المدرسة ودور الآباء وما تتكبده الأسرة من تكاليف في سبيل مواظبة الأبناء على الدراسة يشكل عوامل حاسمة.

ويخلص التقييم إلى أن التأثيرات النافعة للتغذية المدرسية محدودة إذا تم إخراجها من السياق الأوسع. ومن الممكن زيادة قيمة الأغذية في الوجبات المدرسية على نحو ملحوظ من خلال التعاون بين المؤسسات المشتركة بين القطاعات لإدماج التدخلات

الأخرى التي تخفف من القيود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصحة والتعليم. ويوصي فريق التقييم البرنامج بمتابعة الخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة كينيا وصولاً إلى هذا الهدف.

مشروع القرار



يأخذ المجلس علمًا بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم أثر برامج التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج في كينيا (1999-2008)"

- نهج متعدد الأساليب" (WFP/EB.A/2010/7-D/Add.1). ورد الإداره الواردة في الوثيقة

ويحث على المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات ومراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس في مناقشاته.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمدته المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

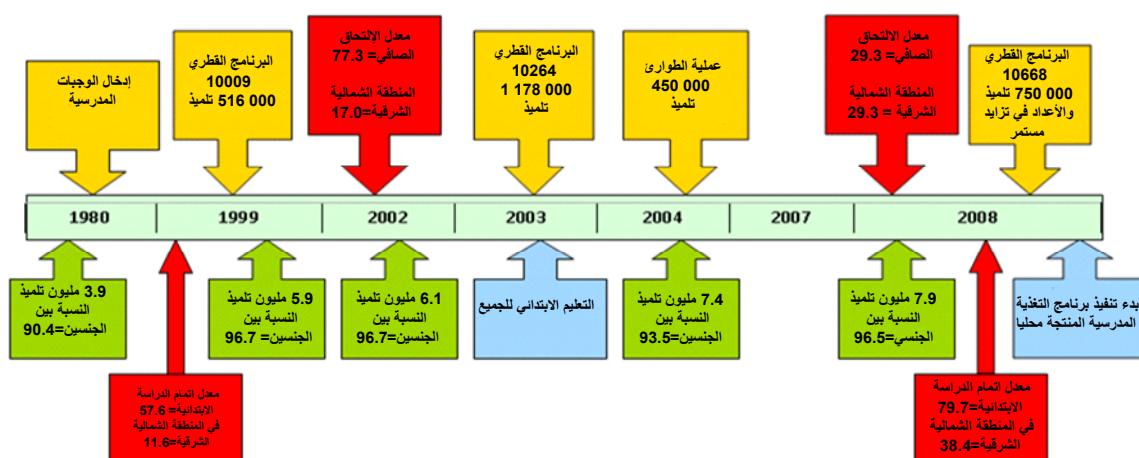
المقدمة

-1 يعطي هذا التقييم فترة عشر سنوات من التغذية المدرسية المعانة من البرنامج في كينيا. وكينيا بلد من أكبر البلدان ومن أعرقها في مجال تنفيذ برامج التغذية المدرسية المعانة من البرنامج. وفي 2009، جاءت كينيا في المرتبة 147 من أصل 179 بلدا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يدرجها في أسفل قائمة البلدان المتوسطة الدخل. وكينيا بلد مستورد للنفط، يعاني من عجز غذائي، ولا يزيد متوسط دخل الفرد فيه عن 680 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات البنك الدولي عام 2009. وتستورد البلاد نسبة 20 في المائة من احتياجاتها من الحبوب. على الرغم من أن 80 في المائة من مجموع عدد سكانها البالغ قرابة 40 مليون نسمة يعيشون في المناطق الريفية، ومعظم أراضيها غير صالحة للزراعة البعلية، وهي تتعرض لخطر الجفاف الشديد. وتتركز أكبر الجيوب الهشة في المناطق ذات الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة والتي تبلغ مساحتها زهاء ثلثي المساحة الإجمالية للبلاد.

-2 وعلى الرغم من بدء تنفيذ برامج التغذية المدرسية المعانة من البرنامج منذ 1980، فقد نمت تلك البرامج على نحو كبير خلال العقد الماضي (انظر الشكل 1). ويرجع اتساع الوجبات المدرسية في كينيا إلى زيادة توافر الأرمات الغذائية الناجمة عن الجفاف والعنف السياسي، وإدخال نظام التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني لجميع الأطفال في عام 2003. والأنشطة الثلاث ذات الصلة بالتجهيز المدرسي قيد الاستعراض هي: البرنامج القطري 10009 للفترة 1999-2003، والبرنامج القطري 10264 للفترة 2004-2008، وعناصر التغذية المدرسية أثناء أنشطة عملية الطوارئ خلال 2007-2004. والوجبات المدرسية المعانة من البرنامج موجهة إلى كافة المدارس في المناطق القاحلة والمدارس في المناطق شبه القاحلة وفي الأحياء الفقيرة في مدینتي نيروبي ومومباسا.

-3 وتنسجم أهداف برنامج التغذية المدرسية المعانة من البرنامج في كينيا مع الأولويات والسياسات القطرية التي تركز على تعليم التعليم الابتدائي والصحة المدرسية والتغذية.

الشكل 1: المسار الزمني لبرنامج التغذية المدرسية في كينيا



أهداف التقييم

-4 استهدف التقييم تحقيق ما يلي:

- (1) تقييم النتائج والأثار المحققة حتى الآن مقارنة بالأهداف المعلنة ذات الصلة بالتعليم والمساواة بين الجنسين والتغذية.
- (2) تقييم النتائج والأثار قياساً إلى أهداف شبكات الأمان الاجتماعي الجديدة التي ينفذها البرنامج (على الرغم من عدم إدراجها بوضوح في تصميم البرنامج)، وتقييم مدى قدرة البرنامج بالفعل على تلبية أهداف كل من الحكومة والبرنامج فيما يتعلق بشبكات الأمان الاجتماعي والتغذية، و
- (3) تحديد التغييرات اللازمة لتحقيق أهداف الحكومة وأهداف الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2013) والسياسات المقترحة للتغذية المدرسية.

المنهجية

-5

تجمع الأساليب المستخدمة في هذا التقييم بين النهجين الكمي والنوعي. ويستند العنصر الكمي إلى دراسة استقصائية أجريت في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في كينيا والأحياء الفقيرة في نيروبي. وتألف عينة المسح من 68 مدرسة تم اختيارها عشوائياً من جميع من يغطيهم البرنامج ومن 352 أسرة مختاراة عشوائياً من قوائم المسجلين في هذه المدارس (ما يقرب من 20 أسرة من كل مدرسة) و341 تلميذاً من تلاميذ المدارس الابتدائية (تلميذ واحد من كل أسرة تقريباً). وعرضت استبيانات منفصلة على كل عينة. ومن كل مدرسة تم جمع البيانات عن البنية التحتية والموظفين وإحصاءات التسجيل ومعدلات المواصلة وعن نتائج الامتحانات وأنشطة التغذية المدرسية ومشاركة الآباء في المدرسة. ومن الأسر تم جمع بيانات عن ملامح سبل المعيشة والصحة والاستهلاك والدخل وأنماط التعليم. وقدم التلاميذ بيانات عن النظام الغذائي والاستهلاك على مدار اليوم.

-6

وبالنظر إلى عدم توافر البيانات الأساسية اللازمة قبل البدء بتنفيذ برامج التغذية المدرسية، تم تشكيل مجموعة مراقبة من مدارس تم اختيارها عشوائياً في المناطق شبه القاحلة التي لم تقدم سوى وجبات غذائية موسمية أو لم تقدم أي وجبات على الإطلاق أثناء السنتين الدراسيتين السابقتين. وقررت نتائج المؤشرات بين المدارس التي نادراً ما توقفت فيها برامج التغذية المدرسية مع المدارس التي تعرضت فيها تلك البرامج للتوقف من حين لآخر أو التي لم تقدم فيها وجبات غذائية أصلاً أثناء حقبتي 2009. أما مدارس الضبط التي سبق وأن تلقن مساعدات من البرنامج قبل تسليمها إلى الإدارة الحكومية في 2008 لكي تدرج ضمن برنامجها للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. ولم يبدأ الدعم الحكومي بشكل كامل حتى يوليو/تموز 2009.

-7

ويستنتج التحليل الكمي مقارنات من خلال التدخل والرقابة المفروضة على المدارس في المناطق الزراعية الإيكولوجية (مدارس المدن والمدارس المعانة من الحكومة في المناطق شبه القاحلة والمدارس المعانة من البرنامج في المناطق شبه القاحلة والقاحلة)، ومن خلال ثلاث مجموعات معرضة أشتئت باستخدام العنصر الرئيسي في التحليل. ولا تتطبق مقارنات هشاشة الأوضاع إلا على البيانات الأسرية وليس على البيانات المدرسية.

واستخدم عنصر التقييم النوعي قياساً عن أثر أسلوب التقييم التشاركي في 16 مدرسة من مدارس العينة. وكانت هذه عينة هادفة مستمدّة من مختلف المناطق الفاحلة والمناطق شبه الفاحلة والمناطق الحضرية، بما في ذلك مجموعة مدارس الضبط. وقد أمضى فريق التقييم يومين في كل مدرسة لعقد جلسات مشتركة مع التلاميذ وأولياء أمورهم (بعضهم أعضاء في لجنة الإدارة)، والموظفين، وقادّة المجتمع والأباء الذين لا يرسلون أطفالهم إلى المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات مطولة مع المستفيدين من التغذية المدرسية في السابق للوصول إلى فهم أفضل للعلاقة بين الوجبات المدرسية والنجاح في الحياة في وقت لاحق. أما مدى تأثير الوجبات المدرسية على حياة الفرد فقد أشير إليها في "دراسات التتبع".

النتائج: التعليم والتعلم

استناداً إلى بيانات كمية ونوعية أظهر التحليل أن للوجبات المدرسية تأثير إيجابي ملموس على مؤشرات مثل معدلات الراظبة، ومعدلات إتمام التعليم الابتدائي، واستمرار التعليم في المرحلة الثانوية واجتياز الامتحانات المدرسية بنجاح. وكانت معدلات التسجيل في المدارس والمواظبة عالية، ولا سيما في الصفوف الأولى، في تلك المدارس التي تقدم وجبات غذائية مدرسية. كما كانت معدلات إتمام التعليم الابتدائي عالية أيضاً، لا سيما بالنسبة للفتيات، في هذه المدارس. تنتقل، بالإضافة إلى ذلك، نسبة عالية من هؤلاء التلاميذ من المدارس الابتدائية التي تقدم وجبات الطعام انتقلوا بعد التخرج إلى المدارس الثانوية. وفيما يتعلق بمؤشرات التعليم، سجل تلاميذ المدارس التي تقدم وجبات غذائية في العادة، معدلات أعلى من غيرهم في أداء الامتحانات المدرسية، ونسبة أعلى من تلاميذ الصفوف الثامنة يتجاوز عددهم 300 تلميذ في الامتحانات النهائية. وكانت النتائج التربوية أكثر إيجابية في المناطق الحضرية عنها في المناطق الفاحلة وشبه الفاحلة.

ولا تؤدي الوجبات الغذائية المدرسية إلى عكس مسار الاتجاه السلبي الرئيسي في النتائج التعليمية. بيد أن هناك نسبة كبيرة للتناقض في المدارس الابتدائية، وهي الظاهرة الملاحظة بدرجة أكبر بالنسبة للفتيات اللواتي يقتربن من مرحلة البلوغ في المدارس الريفية. أما في المدارس الواقعة في المناطق الفاحلة والرعاية في المناطق شبه الفاحلة، حيث لا يكمل معظم التلاميذ دراستهم الابتدائية، وينتقل من بين المكمليين عدد قليل إلى المدارس الثانوية.

النتائج: التغذية

استناداً إلى المقابلات النوعية، وتحليل بيانات النظام الغذائي على مدار اليوم وجد التقييم مساهمة كبيرة وإيجابية للوجبات المدرسية للحد من الجوع وتحسين المتناول من الأغذية. ويقيم التحليل التغذوي قيمة الوجبات المدرسية في توفير المعدل اليومي الموصى به لأغذية الطاقة والبروتين وفيتامين "ألف" والحديد واليود، في حين حصل أقل من نسبة 10 في المائة من التلاميذ، على هذه الحصة من المغذيات المقررة (باستثناء فيتامين ألف) في اليوم السابق. وكانت وجبات الغداء المدرسية تمثل أكثر من نصف الحصة اليومية الموصى بها لما نسبته 40 في المائة من عدد التلاميذ. وعززت الدراسات النوعية الاستنتاجات من أن وجبات فتره منتصف النهار هي التي توفر أكبر وجبة يحصل عليها العديد من الأطفال في اليوم الواحد، كما هي الوجبة الوحيدة لهم في العديد من الحالات. كذلك لاحظ موظفو المدرسة والأباء أن تقديم الوجبات الغذائية المدرسية بصورة منتظمة قد ساهمت في تحسين صحة الأطفال وخفض الإصابات بالأمراض، وزادت من انتباه التلاميذ أثناء الفصول الدراسية واهتمامهم بالمدارس. في حين توفر الوجبات الغذائية المدرسية فرصاً مهمة لحصول

اللاميذ على الأغذية المغذية فهم لا يعوضون عدم كفاية المتناول من الأغذية المنزلية ولاسيما في حالات الأطفال الفقراء من أبناء المناطق الريفية. وتعزز هذا الاستنتاج ببروز أدلة على أن الكثير من الأسر تعد كميات أقل من الطعام في المنزل عندما يحصل الأطفال على وجبة غذائية في المدرسة.

النتائج: شبكات الأمان

-12- توصل تحليل التقييم إلى أن الوجبات المدرسية توفر العديد من شبكات الأمان. وأبرز المنافع المباشرة التي تعود على الأسرة هي المزايا الاقتصادية: من حيث الوفورات النقدية أي من خلال تقليل شراء الأغذية، حيث تمثل التغذية المدرسية ما بين 4 في المائة و 9 في المائة من الدخل السنوي للأسرة. كذلك تشجع الوجبات الغذائية المقدمة في وقت الظهيرة الآباء على ترك أطفالهم في المدارس طيلة اليوم، وبذلك توفر 30 في المائة تقريباً (بل وأكثر من ذلك في المناطق الحضرية) من وقت الأسرة ومن ثم استخدامه في الأنشطة المولدة للدخل. وكشفت دراسات تتبع أنه عندما يتخرج التلاميذ من المدرسة واكتساب سبل مستقرة للمعيشة يظهر اتجاه قوي نحو عكس اتجاه المعونة الموجه إلى الأسر الكبيرة، وهو التزام متجرد بعمق واسع من قبل أفراد الأسرة. وكلما عملت التغذية المدرسية على تحسين معدلات التخرج من المدرسة كلما تركت تأثيراً على درجة رفاه الأسرة.

كيف تحقق برامج التغذية المدرسية نتائجها؟

-13- في سياق النجاح العام المحرز من قبل برنامج التغذية المدرسية خلال فترة الدراسة ظهرت مناطق حيث يمكن تحسين التنفيذ فيها.

-14- يبد أن غياب بعض العناصر من مجموعة التدابير الأساسية يحول دون تحقيق النتائج المتوقعة. وقد وجد هذا التقييم أن البيئة الطبيعية وبيئات التعلم في المدرسة هي بمثابة عناصر أساسية تكميلية للوجبات الغذائية المدرسية. وحيثما تعاني هذه البيئات قصوراً يذكر تراجع المكاسب الصحية والتعلمية الناجمة عن الوجبات المدرسية. ومن بين العناصر الرئيسي التي تستوجب اهتماماً عاجلاً، البنية الأساسية لمياه الشرب والصرف الصحي في المدارس. وهناك نقص واسع النطاق لمياه الشرب ومرافق للغسيل ودورات المياه الملائمة. ويعتبر توافر المياه عاملاً حاسماً نظراً لتعذر تحضير الأغذية بسبب عدم كفاية المياه، وهو ما يقع على عاتق التلاميذ وأولياء أمورهم. وال الحاجة تدعوا إلى إيجاد حلول دائمة لازمة توافر المياه.

-15- والعنصر الآخر ذو الأولوية من مجموعة التدابير الأساسية استخدام مرافق الطبخ بكفاءة من حيث استهلاك الوقود في الهياكل المحمية. ويتولى في الوقت الحاضر الآباء والأمهات مسؤولية توفير الحطب، والأمر كما في حالة توافر المياه، تقع هذه المهمة على عاتق الأطفال في أغلب الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى المزيد من الاهتمام بالتنمية والصحة العامة. ورغم الإشارة إلى ذلك في المناهج المدرسية إلا أن التربية الصحية لا تقدم على نحو منتظم وكافي إلى التلاميذ أو الآباء. ويستلزم دمج هذه العناصر الأساسية توافر مستوى أعلى من التعاون المؤسسي الذي كان يحشده البرنامج من قبل في هذا المضمار.

-16- وثمة عاملان يحدان من نجاح برامج التغذية المدرسية في المدارس الابتدائية، هما نوعية البيئة التعليمية ودعم الآباء والمجتمعات المحلية للتعليم. ففي المدارس التي تقدم وجبات غذائية يكون عدد التلاميذ أكبر في العادة وعدد تلاميذ الصف

الواحد وكذلك نسبة التلاميذ إلى عدد المعلمين. ومع ذلك، نلاحظ أن ضيق وقت المعلمين، وأماكن للدراسة وقلة المواد التعليمية إنما يقلل من احتمال أن يكتسب التلاميذ هبة الأقدام على التعلم وتحقيق نتائج أفضل من التعليم.

-17- وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى مشاركة الآباء في المدارس وتعليم أطفالهم ليس كافيا. وتحتاج وزارة التربية والتعليم بموجب سياساتها الراهنة إلى لجان إدارة المدرسة، من بين أمور أخرى، مسؤولية الإشراف على العديد من جوانب التغذية المدرسية. بيد أن هذه الوحدات في المدارس التي تمت زيارتها لا تشجع بانتظام على مشاركة المجتمع المحلي بخلاف مطالبه بدعم من قبيل المساهمات المالية وحطب الوقود والماء والعمل من الآباء والأمهات. وفي معظم المدارس التي تمت زيارتها، ينظر إلى المدرسة باعتبارها ملكية تابعة للحكومة (أو الكنيسة) وليس كأصل من أصول المجتمع. وتشير التجربة في أماكن أخرى إلى أن المدارس يمكن أن تصبح منبراً لتنمية المجتمع الأوسع، مما يساعد على التغلب على الفصل بين المنزل والمدرسة وتقليل حدة التوترات الثقافية. إذ تستطيع المدارس، على سبيل المثال، أن تكون مراكز لتعليم جميع أفراد المجتمع، وتوفير تعليم الكبار والتدريب التقني للمزارعين والرعاة.

-18- وتمثل تدخلات من قبيل مجموعة التدابير الأساسية وبرنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية خطوة نحو جعل المدارس جزءاً من الأصول المجتمعية. كما يعتبر التوسيع التدريجي في البرامج الحكومية للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية بدوره مفتاحاً لتحقيق الاستدامة الاستراتيجية لبرامج التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج. بيد أن نجاح هذه البرامج يعتمد على زيادة مستوى التعاون بين القطاعات. لكن التعاون المطلوب بين الوزارات الحكومية الضروري لكي تنجح تلك البرامج في تحقيق التنمية المجتمعية ما زال غير واضح المعالم، وما زالت هناك حاجة إلى دعم من البرنامج.

-19- وعلى الرغم من أن البرنامج ليس مسؤولاً عن تصميم أو إدارة برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، لكنه ملتزم ببناء القدرات الحكومية، ويمكن أن يلعب دوراً نشطاً في نهج للتنمية القائمة على المدرسة. من ذلك على سبيل المثال أن العديد من المناطق القاحلة وشبه القاحلة لم تتطور بعد قدرتها الإنتاجية لتوفير الأغذية اللازمة لإعداد الوجبات المدرسية، وبالتالي يتعدى تحقيق الاستفادة الكاملة من هذا البرنامج. ويمكن للبرنامج دعم وزارة التربية والتعليم خلال الفترة الانتقالية عن طريق تعويض أي نقص في المواد الغذائية (أو ناجم عن الاختلال في الأسواق) من خلال إنشاء مصارف للأغذية حتى يتتسنى تطوير بنية أساسية ملائمة للشراء في المقاطعات.

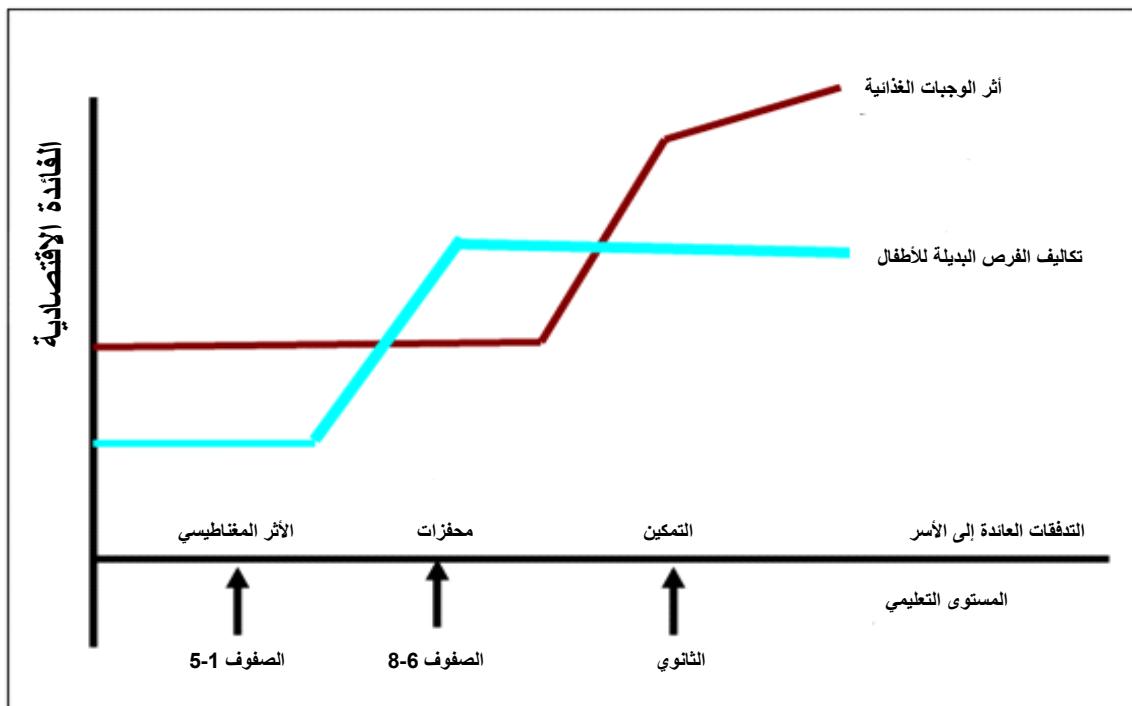
-20- ويوجد تباين كبير بين المدارس في العوامل المؤثرة على فعالية البرنامج. من ذلك على سبيل المثال، أن يجد الفريق تقليلاً في عدد الأيام المبرمجة للوجبات الغذائية المقررة في المدارس وبين العدد الذي تم الإبلاغ عنه ولاسيما في المناطق شبه القاحلة التي يساندها البرنامج. كذلك اعتبرت كمية الحصة المقدمة غير كافية في بعض المدارس، بما قد يعزى إلى محدودية الإمدادات الغذائية، وكثيراً ما اضطر الأطفال لتوفير المياه وتجميع حطب الوقود.

-21- وهذه التحديات هي التي من الممكن توقعها بظل الظروف المعقدة للبرامج التي يجري تنفيذها في بيئات صعبة، رغم تمنع موظفي البرنامج الميدانيين عموماً بمستوى عالٍ من المهارة والتقانی. ومع ذلك، فإن التركيز الحالي للرصد يتركز على إدارة الأغذية، بما في ذلك التسليم والتخزين والتحضير والتوزيع، عند مواجهة المشاكل، حيث غالباً ما يتم تحديدها بعد وقوعها ومن ثم الإبلاغ عنها إلى نيروبي. ومن الممكن رصد العوامل التي تحد من فعالية التغذية المدرسية بشكل منتظم أكثر وفي الوقت المناسب.

سلسلة الأثر

-22 تستخدم سلسلة الأثر لوصف العلاقة الدينامية بين الوجبات المدرسية وتحسين سبل المعيشة (انظر الشكل 2 أدناه). والوجبات المدرسية وحدها ليست كافية لسفر عن رفع المستوى الصحي والتعليمي للأطفال الذي يمثل الهدف العام للبرنامج، إذ يلعب القرار في المنزل دورا أساسيا أيضاً. وقد اتضح من خلال التحليل أن الوجبات المدرسية تلعب دوراً كبيراً في اجتذاب الأطفال إلى المدرسة حيث يتعلمون. بيد أن من الواضح أيضاً أن الأطفال يأتون إلى المدرسة لأن الغذاء متاح فيها، ولاسيما الأطفال صغار السن. ويطلق التقييم على هذه العلاقة "الأثر المعنطلي". وإذا كانت البيئة المدرسية مواتية، يحدث آنذاك هذا "التأثير المحفز": ذلك أن التلاميذ يكتسبون حب التعلم والبدء في وضع تصور عن خياراتهم في الحياة. وعلى ذلك، فالوجبات المدرسية ليست كافية لإحداث التأثير المحفز المنشود: ضرورة توافر البنية التحتية الملائمة، والبيئة التعليمية المناسبة. وكلما اقترب الطفل من سن البلوغ كلما زادت قيمته أو قيمتها داخل الأسرة بما يفوق القيمة المباشرة للوجبة الغذائية المدرسية، وأنذاك تبرز الضغوط الاقتصادية والثقافية التي تحفز الطفل على التخلص من التعليم. أما الأطفال الذين يواصلون تعليمهم الثانوي فهم ينجحون في كثير من الأحيان في القيام بذلك بسبب وجود أسرة أو بيئة مجتمعية داعمة أو بسبب تدخل "ذوي النوايا الحسنة"، مثل أحد الشقاء المتعلمين، أو منظمة غير حكومية، أو مصدر آخر للدعم. وهذا "التأثير الداعم" يشمل التغذية المدرسية فقط عندما يصمم برنامج التغذية المدرسية للتغلب على القيود الاقتصادية والثقافية.

الشكل 2: فوائد التغذية المدرسية على طول سلسلة الأثر



الاستنتاجات

- 23 استطاع البرنامج خلال السنوات العشر الماضية تنفيذ برامجه في التغذية المدرسية بقدر كبير من الفعالية والكفاءة العامة بفضل المشاركة مع الحكومة والنظراء من المنظمات غير الحكومية. وقد استهدفت هذه البرامج السكان الأكثر ضعفا، مطورة شراكات فعالة مع الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلّي، وتكيف الهدف لعملياته بانتظام في الوقت المناسب بما يلائم الاحتياجات والظروف المتغيرة. والبرنامج متماضٍ مع أولويات الحكومة في قطاعي التعليم والصحة.
- 24 عموماً، تتحقق أهداف البرامج القطرية التي ينفذها البرنامج في مجالات المساواة بين الجنسين من حيث التسجيل والمواظبة على الحضور، ولا تتعلق بمعدلات إنهاء المرحلة التعليمية. ومن غير الممكن أن تعزى هذه النتيجة إلى وجود التغذية المدرسية وحدها بسبب تعدد القيود المفروض على تعليم الفتيات.
- 25 وخلص التقييم أن المزايا الناجمة عن التغذية المدرسية تكون محدودة إذا ما فصلت عن إطارها الأوسع للتعليم والصحة وسبل المعيشة. بل أن التغذية المدرسية بدون وجود بيئة مواطنة للتعلم والأسرة أو دعم المجتمع المحلي تعد من بين التدخلات الضعيفة، كما يعتبر تأثيرها محدود النطاق. ولكي يتسمى تبرير الاستثمارات وتحقيق الأهداف، ينبغي إدماج برامج التغذية المدرسية في إطار التدخلات الأخرى للحد من القيود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التعليم والصحة. ومن الممكن أن يؤدي التعاون المشترك بين المؤسسات إلى زيادة كبيرة في قيمة الأغذية في الوجبات المدرسية.
- 26 من الضروري إتباع نهج شامل يحتوي مختلف القطاعات والتعاون المشترك بين الوكالات بهدف تعظيم المكاسب المحرزة من خلال برامج التغذية المدرسية. وقد بادرت حكومة كينيا إلى اتخاذ خطوة هامة في هذا الاتجاه من خلال دمج الممارسات الصحية المحسنة في السياق المدرسي وتقديم برامج التغذية المدرسية التي تعتمد على المنتجات المحلية. وينبغي لهذه النجاحات المبكرة تشجيع الحوار المؤسسي والبرمجة الخلاقة لجعله أكثر طموحاً بهدف تحقيق أقصى قدر من الآثار المترتبة على الوجبات المدرسية. ونظراً لخبرات البرنامج الواسعة في كينيا فهو في وضع جيد يمكنه من المساهمة بدور مهم في هذه العملية.

الوصيات

ألف: التوصيات التي تهم البرنامج

- 27 التوصية 1: ينبغي للمكتب القطري أن يعيد النظر بتوبيخاته لموظفي الرصد الميدانيين. أوصى فريق التقييم بإعادة النظر بنظام مؤشرات الرصد الذي يحد من فعالية الوجبات المدرسية، مثل عدم وجود الحطب والماء أو ألعاب توفيرها ونسبة المعلمين إلى التلاميذ وعددهم في الصفوف، والتغييرات المفاجئة في معدلات التسجيل في المدارس (بسبب العنف على سبيل المثال)، وتدهور البنية التحتية المادية. وينبغي للمكتب القطري تحليل هذه المؤشرات لكي يستطيع توقع حدوث المشاكل التي من المنتظر حدوثها، وفي أي من المدارس، لكي يطور استراتيجيات سلية للاستجابة المناسبة لتبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى.

- 28 التوصية 2: ينبغي على المكتب القطري اعتماد تجربة تقديم البسكويت المدعم بالمقويات في الصباح في المدارس المعروضة بوجه خاص في المناطق الفاقحة وبشّه القاحلة. ويستدل من الأدلة النوعية أن نصف عدد التلاميذ الذين شملتهم

المسح يأتون إلى المدرسة جائعين، الأطفال بحاجة إلى طاقة في بداية اليوم حتى يتعلموا. في حين يتغذى على العديد من أولياء الأمور توفير وجبة الفطور، وأن وجبة خفيفة ومدعمة يمكن أن توفر الطاقة اللازمة. ويمكن تنفيذ هذا التدخل على أساس تجريبي، واستهداف عدد محدود من مدارس المناطق القاحلة وشبه القاحلة الأكثر ضعفاً. وينبغي تقييم نتائج هذه المبادرة بكل دقة وبما يتنقق مع خط الأساس.

التوصية 3: ينبع أن يبادر المكتب القطري وشركاؤه بحملة يقوم فيها الخريجون من أبناء المجتمعات المحلية المشاركة بدعم تقديم منح دراسية إلى الفتيات ذوات الطاقة العالية في المدارس الثانوية المعترف بها. وتكمّن إحدى العقبات الرئيسية التي تتعرّض تعليم الفتيات في التناقض الثقافي بين المسارات التقليدية ومسارات التعليم. ويستطيع البرنامج وشركائه معالجة هذا العائق من خلال برنامج المنح الدراسية على نطاق المقاطعة التي يستند إلى المساهمات الفردية وتلك التي يقدمها المجتمع المحلي. وسيجري تشجيع المنح الدراسية (والفائزين) على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام التي تحظى باهتمام المجتمع المحلي. ومن غير المنتظر أن تؤدي هذه البرامج إلى توسيع نطاق المناقشات في إطار هذا التقييم فحسب بل ويساعد في إشراك المجتمعات المحلية في مجال التعليم.

التوصية 4: ينبع أن يقوم المكتب القطري بإدخال برامج توجيهية لزيادة فعالية الوجبات المدرسية. ويبدو أن هناك فرصة ضئيلة للتفاعل في الوقت الحاضر أمام مديري المدارس والمعلمين، ولجان إدارة المدارس. وفي إطار هذه المبادرة قد تتقاسم المدارس ذات الأداء الأفضل خبراتها مع المدارس ذات الأداء الأضعف، وإنشاء آليات للدعم المتبادل. ويمكن مكافحة المدارس التوجيهية بموارد لاستثمارها في الوجبات المدرسية. ويمكن لتلك الحوافز أن تثير اعزاز المجتمع بالمدارس، وتسهل تبادل أفضل الممارسات.

التوصية 5: ينبع أن يعمل المكتب القطري والشركاء المتعاونون على دمج الأنشطة المتصلة بالأغذية من أجل تحسين البيئة المدرسية، وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي. ولدى البرنامج مجموعة من الأنشطة المتصلة بالأغذية تستخدم في تحسين البنية التحتية المادية لعدد من المدارس يبلغ 500 مدرسة. وسيتيح توسيع نطاق رصد المؤشرات غير الغذائية (التوصية 1) المعلومات الازمة لتطوير الأنشطة القائمة على الاحتياجات لتحسين البيئة المدرسية (مثل بناء أسوار لعزل الحيوانات وحماية مصادر المياه وبناء قاعات الطعام). كما ستجذب هذه الأنشطة أفراد المجتمع نحو المدارس للمشاركة في الدورات التدريبية في مجال الصحة والنظافة وتربيّة الحيوانات والأنشطة المولدة للدخل. ويمكن أن تشارك المنظمات غير الحكومية للمساعدة في تنفيذ هذه التوصية.

باء- توصيات تقتضي تعاوناً بين المؤسسات و الشركاء

التوصية 32: يعترف الفريق بوظيفة البرنامج في مجال الأغذية، كما يعترف بتحديات التعاون المؤسسي. ولكن الغذاء وحده لا يمكن أن يفي بالاحتياجات الصحية والتعليمية، ولا يمكن للبرنامج بمفرده أن ينفذ التوصيات الواردة أدناه، لأن هذه التوصيات تتطلب نهجاً متكاملاً تشارك فيه الوكالات الحكومية وغيرها، وتقدم خيارات البرمجة في ضوء الخطة الاستراتيجية (2008-2013) والسياسة الجديدة للتغذية المدرسية.

التوصية 33: وضع استراتيجية للمياه في المدارس، كجزء من مجموعة التدابير الأساسية ذات الأولوية، بالتعاون مع الحكومة، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. يعتبر نقص مياه الشرب أكبر عائق تعاني منه معظم المدارس في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، كما يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق النتائج المرجوة من التغذية المدرسية. غالباً ما يكون نقص مياه الشرب ظاهرة موسمية ذات صلة بالجفاف. واستناداً إلى معلومات الرصد

الميداني (الوصية 1) يستطيع البرنامج تحديد معوقات المياه في كل مدرسة. وبالتعاون مع الحكومة وشركاء التنمية الآخرين (في مجالات مثل برامج المياه والصرف الصحي والنظافة، وفي ضوء مبادرة "اليونيسيف" للمدارس الصديقة للأطفال)، وخطة تحسين مياه الشرب يمكن وضع مقترن مشروع وتقديمه إلى الجهات المانحة. ومن الممكن استخدام بدائل المبادرات القائمة على الأغذية لتنفيذ مشاريع تحسين المياه.

الوصية 7: ينبغي للبرنامج أن يضع استراتيجيات شاملة لتحقيق أقصى قدر من الآثار الإنمائية للتغذية المدرسية. -34 (وهذه هي التوصية الرئيسية البرامجية لهذا التقييم)، ذلك أن التغذية المدرسية وحدها محدودة القيمة، ولكن إذا اقترنت بتدخلات أخرى تعالج معوقات التعليم والصحة، بما يزيد من قوة الوجبات المدرسية إلى حد كبير. ويعني ذلك عدم برمجة التغذية المدرسية بمعزل عن البرامج الأخرى. وكما هو الحال بالنسبة لكل مجموعة عمل فعالة في مجال الأمن الغذائي يستطيع البرنامج مناصرة توسيع نطاق ومهام مجموعات العمل القائمة مجموعة الوجبات والتغذية الصحية المدرسية في وزارة التربية والتعليم أو دمج أعضاء جدد من الوكالات ذات الصلة. وهناك سابقة لمثل هذا التعاون في الوزارة الجديدة للتربية والتعليم والمودج المتكامل لوزارة الصحة العامة والإصلاح. وستكون هذه المجموعة مسؤولة عن ضمان إتباع نهج شامل لبرامج التغذية المدرسية مع التدخلات التكميلية المصممة لتلبية احتياجات محددة.

الوصية 7 (أ): ينبغي أن تقترح مجموعة العمل الموسعة أولاً لتقدير الاحتياجات من جميع المدارس الابتدائية في المناطق الفاحلة وشبه الفاحلة والأحياء الفقيرة في المدن، مع الاستفادة من برنامج دعم قطاع التعليم في كينيا الثاني. وينبغي لتقدير الاحتياجات المشتركة بين القطاعات هذا أن يستند إلى قاعدة البيانات الحالية لإدارة نظام المعلومات التربوية، وتحديد مؤشرات ليس فقط للتسجيل والحضور، بل وكذلك للبنية التحتية للمدارس ونسبة المعلمين إلى الطلاب ونسبة عدد الطلاب إلى عدد دورات المياه، وتوافر المياه ومطبخ ومرافق تناول الطعام وغيرها من العوامل التي تؤثر على بيئة التعلم (انظر التوصية 6 الخاصة بالمياه). ويشكل هذا التقييم وهو متاح لجميع أصحاب الشأن - أساساً لنهج متكامل للصحة والتعليم من خلال برامج التغذية المدرسية. ويشكل ذلك قاعدة لتقدير مدى تقديم برنامج دعم قطاع التعليم في كينيا في المستقبل.

الوصية 7 (باء): أن يمضي الفريق العامل قدماً لتعزيز وضع المدارس في المجتمعات المحلية بالاعتماد على التغذية المدرسية. ذلك لأن الغذاء يجلب الأطفال إلى المدرسة، ويمكن أن يستخدم أيضاً في جلب الآباء والأمهات وغيرهم من أفراد المجتمع إلى المدرسة. وتكمّن القدرة الحقيقية للأغذية في تأثيرها المغناطيسي، وتجمييع الآباء وغيرهم من أفراد المجتمع في المدارس سيوفر فرصة هامة للتعلم وتبادل المعلومات. لقد كان هذا هو النهج الناجح في أفغانستان حيث المدارس هي مراكز لدورات محو أمية الكبار ودورات القيادة الجنسانية، وفي البرازيل حيث تولت جمعيات المزارعين إنتاج الأغذية لتقديم الوجبات المدرسية، وفي هندوراس، حيث تولت الأمهات إعداد الطعام وتوزيعه على الطلاب، وسيراليون، حيث يقوم مراقبو الأغذية بنقل رسائل التحذير من فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز إلى الآباء والمعلمين.